مرصد المالية العامة

أيلول 2020

جدول المحتويات

الايرادات
صفحة 3-2-1

النفقات
صفحة 4-3

تطور الدين العام
صفحة 4

لمحة عامة

أثرت الظروف الإقتصادية الصعبة بشدة على المالية العامة خلال فترة كانون الثاني– أيلول 2020، حيث ألقت بثقلها على كل من الإيرادات والنفقات. شهدت الإيرادات العامة إنخفاضًا ملحوظًا بقيمة 2,240 مليار ليرة (17.5 في المائة) على أساس سنوي خلال كانون الثاني– أيلول من العام 2020. جاء هذا الإنخفاض في الإيرادات بشكل أساسي نتيجة تراجع تحصيلات كل من الضريبة على القيمة المضافة، ضريبة الدخل على الأرباح، إضافة إلى تدني التحويلات من وفر موازنة الإتصالات.

من ناحية النفقات، جاء قرار الحكومة بعدم تسديد المدفوعات المستحقة على سندات اليوروبوند إعتباراً من شهر آذار 2020 ليخفض إجمالي الإنفاق بقيمة 3,710 مليار ليرة (20.4 في المائة)، بحيث تراجعت مدفوعات الفوائد بقيمة 3,431 مليار ليرة (62.2 في المائة).

سجَّل **إجمالي الميزان المالي** عجزاً بقيمة 3,944 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2020 مقارنة بعجزٍ بلغ 5,413 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2019. في المقابل، شهد **الميزان الأولي** تراجعًا ملحوظًا من فائض بقيمة 298 مليار ليرة خلال كانون الثاني – أيلول 2019 إلى عجز بقيمة 1,713 مليار ليرة خلال كانون الثاني – أيلول 2020.

جدول 1: ملخص المالية العامة

(مليار ل.ل.)	2019 ك2– أيلول	2020 ك2– أيلول	نسبة التغير 2019/2020
إجمالي إيرادات الموازنة والخزينة	**12,804**	**10,564**	**-17.5%**
إجمالي نفقات الموازنة والخزينة، منها	**18,217**	**14,508**	**-20.4%**
• *تسديد فوائد*	5,513	2,082	-62.2%
• *تسديد أقساط القروض الميسرة*[1]	198	148	-25.2%
• *النفقات الأولية*[2]	12,506	12,277	-1.8%
إجمالي العجز/الفائض	**-5,413**	**-3,821**	**-27.1%**
العجز الأولي/الفائض الأولي	**298**	**-1,713**	**-**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

1. تتضمن فقط الأقساط الأساسية من القروض الميسرة المخصصة لتمويل مشاريع

2. النفقات الأولية لا تتضمن المدفوعات المتعلقة بالدين (تسديد الفوائد وأقساط القروض الميسرة)

الإيرادات

إنخفض **إجمالي الإيرادات** بقيمة 2,240 مليار ليرة (17.5 في المائة) سنويًا ليصل إلى 10,564 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2020.

بلغ إجمالي **الإيرادات الضريبية** 7,678 مليار ليرة خلال الأشهر التسع الأولى من العام الحالي، بتراجع بلغ 2,275 مليار ليرة (22.9 في المائة)[1] مقارنة مع مجموع 9,954 مليار ليرة المسجّل خلال الفترة نفسها من العام السابق. جاء هذا التراجع نتيجة إنخفاض معظم المكونات الضريبية بإستثناء ضريبة الدخل على الفوائد، رسوم التسجيل على العقارات والرسوم على البنزين.

[1] يعود هذا الانخفاض السنوي، بشكل جزئي، إلى التعبئة العامة التي فرضتها الحكومة لمواجهة جائحة كورونا وإلى تمديد كافة المهل المتعلّقة بالتصريح عن الضرائب ودفعها.

سجلت الضرائب الداخلية على السلع والخدمات التراجع السنوي الأبرز بقيمة 1,332 مليار ليرة (42.8 في المائة) خلال كانون الثاني– أيلول 2020، نتيجة إنخفاض تحصيلات الضريبة على القيمة المضافة[2] بقيمة 1,248 مليار ليرة (48.3 في المائة). في التفاصيل، سجّلت الضريبية على القيمة المضافة المحصلة لدى الجمارك وتلك المحصلة داخلياً تراجعاً سنوياً بنسبة 54.4 في المائة و39.7 في المائة على التوالي، خلال الفترة قيد الدرس. بالإضافة إلى ذلك، إنخفضت رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية ورسوم التسجيل على السيارات بقيمة 101 مليار ليرة (66.9 في المائة) و56 مليار ليرة (37.1 في المائة) على التوالي خلال كانون الثاني– أيلول 2020. قابل هذه التراجعات إرتفاع في التحويلات من أرباح إدارة حصر التبغ والتنباك التي بلغت 268 مليار ليرة خلال كانون الثاني – أيلول 2020 مقارنة مع 200 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2019.

تراجعت الضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال بشكل ملحوظ بقيمة 688 مليار ليرة (15.9 في المائة) على أساس سنوي خلال كانون الثاني– أيلول 2020، نتيجة الإنخفاض السنوي الحاد في كل من ضريبة الدخل على الأرباح وضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة بقيمة 965 مليار ليرة (72.5 في المائة) و238 مليار ليرة (68.4 في المائة) على التوالي. كذلك، شهدت ضريبة الدخل على الرواتب والأجور تراجعاً بقيمة 116 مليار ليرة (17.2 في المائة). في المقابل، إرتفعت ضريبة الدخل على الفوائد بشكل ملحوظ بقيمة 642 مليار ليرة (32.9 في المائة) لتصل إلى 2,592 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس.

إنخفضت الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية بقيمة 489 مليار ليرة (34.0 في المائة) جراء تراجع كل من تحصيلات الجمارك والرسوم بقيمة 276 مليار ليرة (55.0 في المائة) و213 مليار ليرة (22.7 في المائة) على التوالي. في التفاصيل، إنخفضت الرسوم على السيارات بقيمة 150 مليار ليرة (61.1 في المائة)، وذلك مع تراجع قيمة السيارات المستوردة بنسبة 69.3 في المائة. كذلك، تراجعت الرسوم على التبغ بقيمة 92 مليار ليرة (69.7 في المائة) نتيجة الإنخفاض السنوي بنسبة 57.6 في المائة في قيمة المنتجات التبغية المستوردة. في المقابل، إرتفعت الرسوم على البنزين بقيمة 32 مليار ليرة (5.9 في المائة)، وذلك نتيجة قرار مجلس الوزراء بتاريخ 12 آذار 2020[3] والقاضي بتحديد حدّ أدنى لأسعار المشتقات النفطية ما طغى على تأثير التراجع المسجل في الكميات المستوردة من البنزين والذي بلغ نسبة 18.9 في المائة على أساس سنوي.

تراجعت الإيرادات الضريبية الأخرى (خاصة رسوم الطابع المالي) بقيمة 81 مليار ليرة (19.3 في المائة) لتصل إلى 338 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2020.

في المقابل، سجّلت الضريبة على الأملاك إرتفاعًا بقيمة 315 مليار ليرة (48.4 في المائة) خلال كانون الثاني– أيلول 2020، بشكلٍ أساسي جراء زيادة رسوم التسجيل على العقارات بشكل ملحوظ بقيمة 365 مليار ليرة (97.9 في المائة)[4] على أساس سنوي، من ضمنها زيادة بلغت 89 مليار ليرة في أيلول 2020 مقارنة مع أيلول 2019. جاء هذا الارتفاع نتيجة توجّه مودعي المصارف إلى قطاع العقارات باعتباره بديلاً أكثر أماناً اعتباراً من أواخر العام 2019. وقد عاود هذا التوجه مساره التصاعدي مع بدء الخطة المعتمدة من قبل مجلس الوزراء في 24 نيسان 2020 لإعادة فتح الأعمال على خمس مراحل. من ناحية أخرى، تراجعت الضريبة على الأملاك المبنية بقيمة 50 مليار ليرة (25.2 في المائة).

سجّلت **الإيرادات غير الضريبية** إنخفاضاً بقيمة 630 مليار ليرة (27.8 في المائة) لتصل إلى 1,638 مليار ليرة خلال الأشهر التسع الأولى من العام 2020.

---

[2] عاكساً بذلك الإنكماش الحاصل في الإستهلاك الخاص، المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي في لبنان.

[3] حدّد قرار مجلس الوزراء رقم 16 تاريخ 2020/3/12 حداً أدنى لأسعار بيع البنزين بلغ 24,000 ل.ل. للبنزين عيار 98 أوكتان و23,500 ل.ل للبنزين عيار 95 أوكتان، ونصّ على تحويل الفروقات الناتجة عن الإنخفاض في أسعار النفط العالمية لصالح رسم الإستهلاك الداخلي على البنزين.

[4] وفقا لأرقام المديرية العامة للشؤون العقارية إرتفع عدد العقارات المباعة بنسبة 49.1 في المائة خلال كانون الثاني – أيلول 2020 بالتزامن مع ارتفاع متوسط أسعارها بنسبة 42.6 في المائة مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق.

شهدت إيرادات الإدارات والمؤسسات العامة وأملاك الدولة إنخفاضاً سنوياً بقيمة 573 مليار ليرة (39.8 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس، بحيث تراجعت كل من الإيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية، إيرادات مرفأ بيروت والحاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي) بقيمة 321 مليار ليرة (34.1 في المائة)، 150 مليار ليرة (68.1 في المائة) و52 مليار ليرة (57.1 في المائة) على التوالي.

إضافة إلى ذلك، إنخفضت الرسوم والعائدات الإدارية بقيمة 109 مليار ليرة (17.4 في المائة) لتصل إلى 515 مليار ليرة خلال الفترة قيد الدرس، وذلك مع تسجيل تراجع في كل مكوناتها باستثناء رسوم السير التي ارتفعت بحوالي 41 مليار ليرة (23.9 في المائة). في التفاصيل، انخفضت كل من رسوم جواز السفر، العائدات الإدارية ورسوم كتاب العدل بقيمة 77 مليار ليرة (38.5 في المائة)، 17 مليار ليرة (52.1 في المائة) و14 مليار ليرة (27.9 في المائة) على التوالي.

من جهة أخرى، إرتفعت الإيرادات غير الضريبية المختلفة (بمعظمها محسومات تقاعدية) بقيمة 64 مليار ليرة (35.9 في المائة)، حيث سجّلت الإقتطاعات على رواتب ومعاشات تقاعد العسكريين[5] حوالي 39 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2020. بالإضافة إلى ذلك، سجّلت الإيرادات الإستثنائية الناتجة عن تسوية مخالفات الأملاك البحرية مبلغ 28 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2020.

إرتفعت **إيرادات الخزينة** بشكل ملحوظ بقيمة 665 مليار ليرة لتصل إلى 1,247 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2020 مقارنة مع مبلغ 582 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2019[6]. يعود السبب وراء هذه الزيادة الملحوظة إلى عملية استرداد بقيمة 644 مليار ليرة حصلت خلال شهر نيسان بعد الاتفاق الذي حصل بين المصرف المركزي ووزارة المالية ونصّ على استرداد مدفوعات الفوائد المسددة خلال الفصل الأول من العام 2020. وقد تمّ تسجيل هذه العمليّة ضمن إيرادات الخزينة، وسوف يتمّ استهلاكها تدريجيًّا لتغطية مستحقات الفوائد خلال عام 2020[7].

النفقات

شهد **إجمالي النفقات** تراجعاً بقيمة 3,710 مليار ليرة (20.4 في المائة) ليصل إلى 14,508 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2020 مقارنة مع 18,217 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2019.

لم تشهد **النفقات الجارية الأولية**[8] تغييراً بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي حيث سجلت 10,243 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2020. في التفاصيل، شهدت بعض البنود زيادة سنوية خلال الفترة قيد الدرس، بخاصة تلك العائدة للتحويلات إلى الهيئة العليا للإغاثة، معاشات التقاعد، الأدوية والمستشفيات، وذلك بقيمة 225 مليار ليرة[9]، 144 مليار ليرة، 86 مليار ليرة و79 مليار ليرة على التوالي. في المقابل، تراجعت النفقات العائدة لبنود أخرى بخاصة التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 691 مليار ليرة (40.4 في المائة) وتعويضات نهاية الخدمة بقيمة 247 مليار ليرة (40.2 في المائة).

إنخفضت **تسديدات الفوائد** بقيمة 3,431 مليار ليرة (62.2 في المائة) خلال كانون الثاني– أيلول 2020 مع تراجع تسديدات الفوائد على القروض بالعملة الأجنبية بقيمة 1,820 مليار ليرة (89.3 في المائة) نتيجة قرار الدولة بتعليق تسديد سندات اليوروبوند التي

[5] محسومات مقرة بموجب قانون الموازنة العامة لسنة 2019 رقم 144 تاريخ 31 تموز 2019.

[6] الجدير بالذكر أنّ إيرادات الخزينة هي مؤقتة بطبيعتها، وبذلك فإن التغييرات في هذه التحصيلات لا تعكس عادةً النشاط الإقتصادي.

[7] يتم تصنيف هذه المدفوعات ضمن نفقات الخزينة الأخرى، وهذا ما أدى إلى الإرتفاع في البند المذكور كما هو مبين في الجدول رقم 5.

[8] تتألف النفقات الجارية الأولية من النفقات الجارية بعد استثناء دفعات الفوائد وخدمة الدين.

[9] مُنحت هذه التحويلات بموجب سلفات خزينة لصالح الهيئة العليا للإغاثة بتاريخ 2 نيسان 2020 و8 حزيران 2020 كجزء من شبكة الأمان الإجتماعي التي تستهدف الأسر الأكثر ضعفًا. وتغطي هذه التحويلات دفع مبلغ قدره 400,000 ليرة لبنانية لكل أسرة.

استحقّت في آذار 2020. علاوةً على ذلك، تراجعت الفوائد على القروض بالعملة المحلية بقيمة 1,611 مليار ليرة (46.3 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس. كذلك، إنخفضت **تسديدات أقساط الديون الخارجية** بقيمة 50 مليار ليرة (25.2 في المائة) ليصل مجموعها إلى 148 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2020.

تراجعت **النفقات الرأسمالية** بشكل ملحوظ بقيمة 375 مليار ليرة (49.5 في المائة) لتصل إلى 383 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2020، بشكلٍ أساسي نتيجة انخفاض كل من نفقات الصيانة، التحويلات لصالح مجلس الإنماء والإعمار والتحويلات إلى الهيئة العليا للإغاثة بقيمة 127 مليار ليرة (52.4 في المائة)، 107 مليار ليرة (57.5 في المائة) و30 مليار ليرة (85.7 في المائة) على التوالي.

سجّلت **نفقات الخزينة** زيادة بقيمة 84 مليار ليرة (6.5 في المائة) لتصل إلى 1,369 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيلول 2020. جاء ذلك على الرغم من تراجع كل من التحويلات لصالح البلديات، الودائع وردّيات الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 359 مليار ليرة (52.1 في المائة)، 128 مليار ليرة (52.2 في المائة) و86 مليار ليرة (39.0 في المائة) على التوالي، خلال الفترة قيد الدرس.

الدين العام

سجّل **إجمالي الدين العام** 142,964 مليار ليرة مع نهاية أيلول 2020، بزيادة بلغت 4,814 مليار ليرة (3.5 في المائة) مقارنة مع نهاية العام 2019. في المقابل، إرتفع صافي الدين بوتيرة أسرع بنسبة 4.7 في المائة ليصل إلى 128,283 مليار ليرة مع تراجع ودائع القطاع العام بقيمة 996 مليار ليرة (6.4 في المائة) خلال الفترة قيد الدرس.

إرتفع **الدين بالعملة المحلية** بقيمة 2,263 مليار ليرة (2.6 في المائة) ليصل إلى 89,542 مليار ليرة مع نهاية أيلول 2020، مقارنةً مع 87,279 مليار ليرة نهاية العام 2019. في التفاصيل، إرتفعت محفظة مصرف لبنان من الديون بالعملة المحلية بقيمة 2,809 مليار ليرة (5.5 في المائة) لتصل إلى 53,526 مليار ليرة مع نهاية أيلول 2020، تلاها إرتفاع أصغر في محفظة الديون الأخرى بالعملة المحلية مع زيادة حصة المؤسسات العامة من الدين بالعملة المحلية بقيمة 237 مليار ليرة (2.4 في المائة) لتصل إلى 10,205 مليار ليرة. في المقابل، إنخفضت حصة المصارف التجارية من الديون بالعملة المحلية بقيمة 738 مليار ليرة (2.9 في المائة) لتصل إلى 24,578 مليار ليرة مع نهاية أيلول 2020.

إرتفعت قيمة **الدين بالعملة الأجنبية** بقيمة 2,551 مليار ليرة (5.0 في المائة) لتصل إلى 53,422 مليار ليرة مع نهاية أيلول 2020. في التفاصيل، جاءت الزيادة المذكورة بشكل أساسي نتيجة تراكم متأخرات القسائم التي بلغت 1,968 مليار ليرة بعد قرار الحكومة التوقف عن تسديد مستحقات اليوروبوند، إضافة إلى مبلغ 159 مليار ليرة عبارة عن متأخرات من الفوائد المتراكمة. كذلك، إرتفعت القروض الثنائية والمتعددة الأطراف والقروض من القطاع الخاص الأجنبي بقيمة 72 مليار ليرة، في حين تراجعت القروض الصادرة ضمن مؤتمر باريس 3 بقيمة 45 مليار ليرة مقارنةً مع نهاية العام 2019. في المقابل، لم يطرأ أي تعديل على سندات اليوروبوند المتداولة في السوق فقد بقيت عند مبلغ 47,206 مليار ليرة، من ضمنها متأخرات بلغت 3,769 مليار ليرة مع نهاية أيلول 2020.

القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة القسم الأول: خلاصة الإيرادات العامة

جدول 2: إجمالي الإيرادات

(مليار ل.ل.)	2019 ك2- أيلول	2020 ك2- أيلول	نسبة التغير 2019/2020
إجمالي إيرادات الموازنة، ومنها	**12,222**	**9,317**	**23.8%**
الإيرادات الضريبية	9,954	7,678	-22.9%
الإيرادات غير الضريبية	2,268	1,638	-27.78%
إجمالي إيرادات الخزينة	**582**	**1,247**	**-114.3%**
إجمالي الإيرادات العامة	**12,804**	**10,564**	**-17.5%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 3: الإيرادات الضريبية

(مليار ل.ل.)	2019 ك2- أيلول	2020 ك2- أيلول	نسبة التغير 2019/2020
الإيرادات الضريبية	**9,954**	**7,678**	**-22.9%**
ضريبة على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال، ومنها:	**4,333**	**3,646**	**-15.9%**
ضريبة الدخل على الأرباح	1,332	367	-72.5%
ضريبة الدخل على الرواتب والأجور	675	559	-17.2%
ضريبة الدخل على رؤوس الأموال المنقولة	349	110	-68.4%
ضريبة الدخل على الفوائد	1,950	2,592	32.9%
غرامات (ضريبة على الدخل)	26	17	-35.4%
ضريبة على الأملاك ، ومنها:	**650**	**965**	**48.4%**
ضريبة على الأملاك المبنية	197	148	-25.2%
رسوم تسجيل على العقارات	372	737	97.9%
الضرائب الداخلية على السلع والخدمات، ومنها:	**3,111**	**1,779**	**-42.8%**
الضريبة على القيمة المضافة	2,581	1,333	-48.3%
ضرائب أخرى على السلع والخدمات، ومنها:	306	146	-52.2%
رسوم تسجيل على السيارات	152	96	-37.1%
رسوم مغادرة الأراضي اللبنانية	151	50	-66.9%
الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية، ومنها:	**1,441**	**952**	**-34.0%**
الجمارك	503	226	-55.0%
رسوم، ومنها:	938	725	-22.7%
رسوم على البنزين	551	583	5.9%
رسوم على التبغ	132	40	-69.7%
رسوم على السيارات	245	96	-61.1%
إيرادات ضريبية أخرى (خاصة رسوم الطابع المالي)	**418**	**338**	**-19.3%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

جدول 4: الإيرادات غير الضريبية

(مليار ل.ل.)	2019 ك2- أيلول	2020 ك2- أيلول	نسبة التغير 2019/2020
الإيرادات غير الضريبية	**2,268**	**1,638**	**-27.8%**
حاصلات إدارات ومؤسسات عامة وأملاك دولة، ومنها	**1,439**	**866**	**-39.8%**
حاصلات من إدارات ومؤسسات غير مالية، منها:	1,282	763	-40.5%
إيرادات كازينو لبنان	93	56	-40.1%
إيرادات مرفأ بيروت	220	70	-68.1%
إيرادات من وفر موازنة مديرية اليانصيب الوطني	26	17	-36.5%
إيرادات من وفر موازنة الاتصالات السلكية واللاسلكية	941	620	-34.1%
حاصلات من مؤسسات مالية عامة (مصرف لبنان)	60	60	-0.5%
حاصلات من أملاك الدولة الخاصة (إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي)	92	39	-57.1%
حاصلات أخرى من إدارات ومؤسسات عامة (فوائد)	5	4	-11.3%
رسوم وعائدات إدارية، ومنها	**623**	**515**	**-17.4%**
رسوم إدارية، ومنها:	494	418	-15.4%
رسوم كتاب العدل	50	36	-27.9%
رسوم جواز السفر/ الأمن العام	199	123	-38.5%
رسوم السير	172	213	23.9%
رسوم قضائية	23	22	-5.1%
رسوم القيادة	16	10	-34.9%
عائدات إدارية	32	15	-52.1%
مبيعات (الجريدة الرسمية وثمن لوحة عمومية)	2	1	-41.7%
رسوم إجازات (خاصة إجازات العمل)	67	56	-17.4%
رسوم وعائدات إدارية ومبيعات أخرى	28	24	-11.6%
الغرامات والمصادرات	**28**	**15**	**-46.8%**
إيرادات غير ضريبية مختلفة (معظمها محسومات تقاعدية)	**179**	**243**	**35.9%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثاني: خلاصة الإنفاق العام

جدول 5: الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي

(مليار ل.ل.)	2019 ك2– أيلول	2020 ك2– أيلول	نسبة التغير 2019/2020
1. النفقات الجارية	**15,953**	**12,473**	**-21.8%**
المخصصات والرواتب وملحقاتها، ومنها:	7,395	7,461	0.9%
مخصصات ورواتب وأجور والتقديمات الاجتماعية	4,473	4,615	3.2%
معاشات تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة، ومنها:	2,603	2,500	-4.0%
معاشات التقاعد	1,989	2,133	7.2%
تعويضات نهاية الخدمة	614	367	-40.2%
تحويلات إلى مؤسسات عامة لتغطية رواتب	319	346	8.6%
تسديد فوائد ومنها: */1*	5,513	2,082	-62.2%
فوائد على القروض الداخلية	3,475	1,865	-46.3%
فوائد على القروض الخارجية	2,038	217	-89.3%
تسديد أقساط ديون خارجية	198	148	-25.2%
مواد استهلاكية، ومنها:	259	279	8.0%
نفقات تغذية	68	37	-46.1%
محروقات	28	4	-84.0%
أدوية	97	184	88.5%
خدمات خارجية	105	115	9.0%
تحويلات أخرى، ومنها:	1,995	1,824	-8.5%
مؤسسة كهرباء لبنان /2	1,709	1,018	-40.4%
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	0	0	-
الهيئة العليا للإغاثة	0	225	-
التحويلات إلى القطاع غير العام	169	163	-3.6%
التحويلات إلى المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري /3	12	0	-100.0%
نفقات جارية أخرى، ومنها:	413	492	19.1%
مستشفيات	330	410	24.0%
نفقات أخرى (أحكام قضائية ومصالحات، نفقات وفود ومؤتمرات خارجية، غيرها)	79	77	-2.4%
نفقات مالية أخرى	1	0	-100.0%
دعم الفوائد المدينة	75	71	-4.8%
2. النفقات الاستثمارية	**758**	**383**	**-49.5%**
استملاكات أراض وأبنية لإنشاء وأشغال طرق ومرافئ ومطارات وإنشاءات مائية	0	0	-99.1%
تجهيزات	55	52	-6.6%
إنشاءات قيد التنفيذ، ومنها:	428	203	-52.6%
صندوق المهجرين	0	0	-
مجلس الجنوب	49	30	-38.2%
مجلس الإنماء والإعمار	186	79	-57.5%
وزارة الأشغال والنقل	55	33	-39.7%
أخرى، ومنها:	137	58	-57.8%
الهيئة العليا للإغاثة	35	5	-85.7%
صيانة	242	115	-52.4%
نفقات أخرى تتعلق بالأصول الثابتة المادية	33	14	-58.0%
3.سلفات موازنة */4*	**133**	**205**	**54.5%**
4.إدارة الجمارك (لا تتضمن الرواتب والأجور) */5*	**88**	**77**	**-11.9%**

5.نفقات الخزينة 6/	**1,285**	**1,369**	**6.5%**
بلديات	689	330	-52.1%
أمانات	70	64	-8.2%
ودائع 7/	245	117	-52.2%
أخرى، ومنها:	281	858	204.7%
رديّات الضريبة على القيمة المضافة	219	134	-39.0%
6.إجمالي الإنفاق (لا يتضمن التمويل الخارجي لمجلس الإنماء والإعمار)	**18,217**	**14,508**	**-20.4%**

المصدر :كشف حساب رقم 36 ،نفقات الصناديق، أرقام مديرية الدين العام، الأرقام الاجمالية لنشرة الأداء المالي بعد التسوية
1/للتفاصيل حول الفوائد، الرجاء مراجعة جدول رقم(6)
2/للتفاصيل حول التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، الرجاء مراجعة جدول رقم (7). تمت اعادة تصنيف التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان من" نفقات الخزينة الاخرى "إلى التحويلات المختلفة في أعقاب إعادة التصنيف في اقتراح الموازنة لعام 2009 وبما يتماشى مع نشرة الأداء المالي.
3/ تتضمن التحويلات لصالح المديرية العامة للحبوب والشمندر السكري كلا من النفقات الإدارية ودفعات القمح المدعوم.
4/ سلفات الموازنة كانت مصنفة سابقا تحت البند" غيره ."انظر ا لنموها، وفي إطار جهود وزارة المالية لتأمين الشفافية، سوف يتم تبويبها بشكل مستقل وسوف تتم قوننتها لاحق ا، وحينها فقط يمكن تصنيفها وفق ا لطبيعتها الاقتصادية في نظام الموازنة.
5/يتضمن هذا البند(باستثناء الرواتب والأجور) كل المدفوعات إلى الجمارك من صندوق الجمارك، ويمكن تصنيفها فقط عندما تستلم مديرية المالية العامة المستندات اللازمة.
6/اعتبا را من كانون الأول 2011، تختلف فقرة نفقات الخزينة في التقارير الشهرية والفصلية والسنوية عن الفقرة التي تحمل الاسم نفسه في تقارير أداء المالية العامة الصادرة عن وزارة المالية نظر ا لإعادة تصنيف بعض المدفوعات من حسابات الأمانات وسلفات الخزينة والتي يتم إعادة تصنيفها وفق ا للتصنيف الاقتصادي في نظام الموازنة.
7/ ان الودائع هي مبالغ تدفعها الخزينة للإدارات العامة، المؤسسات، البلديات والصناديق المالية، من ايرادات محصلة لصالحهم.

جدول 6: تفاصيل عمليات خدمة الدين[1]

(مليار ل.ل.)	2019 ك2- أيلول	2020 ك2- أيلول	نسبة التغير 2019/2020
تسديد فوائد	**4,817**	**2,082**	**-62.2%**
الدين بالعملة المحلية	3,003	1,865	-46.3%
الدين بالعملة الأجنبية، ومنها	1,813	217	-89.3%
*فوائد على اليوروبوند**	1,746	157	-92.0%
*فوائد على قروض خاصة**	0.1	0.1	-56.5%
فوائد على قروض ميسّرة	67	60	-21.0%
تسديد أقساط ديون خارجية	**188**	**148**	**-25.2%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة
(1) إن تصنيف مدفوعات خدمة الدين تنقسم إلى فئتين: تسديد الفوائد (بحسب تصنيفات إحصاءات مالية الحكومة) وتسديد أقساط القروض الميسرة المخصصة لتمويل المشاريع.
**تتضمن نفقات عامة متعلّقة بالعملية*

جدول 7: التحويلات إلى شركة كهرباء لبنان

(مليار ل.ل.)	2019 ك2- أيلول	2020 ك2- أيلول	نسبة التغير 2019/2020
شركة كهرباء لبنان، ومنها:	**1,709**	**1,018**	**-40.4%**
خدمة الدين	4	3	-28.4%
تسديدات لشراء غاز، فيول ووقود	**1,706**	**1,016**	**-40.5%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

القسم الثالث: الدين العام

جدول 8: الدين العام القائم حسب الدائن في نهاية شهر أيلول 2020

(مليار ل.ل.)	2018 ك1	2019 ك1	2020 أيلول	نسبة التغيير ك1 2019– أيلول 2020
إجمالي الدين العام	**128,347**	**138,150**	**142,964**	**3.5%**
الدين بالعملة المحلية	**77,852**	**87,279**	**89,542**	**2.6%**
** فوائد متراكمة من الدين*	*1,123*	*1,294*	*1,471*	**13.7%**
أ– مصرف لبنان	39,006	50,717	53,526	**5.5%**
ب– المصارف التجارية (يتضمنREPOs)	27,402	25,316	24,578	**-2.9%**
ج– ديون أخرى بالعملة المحلية (سندات خزينة)، ومنها	11,444	11,246	11,438	**1.7%**
مؤسسات عامة	*9,956*	*9,968*	*10,205*	**2.4%**
سندات فروقات المتعهدين 1/	*166*	*120*	*120*	**0.0%**
دين بالعملة الأجنبية 2/	**50,495**	**50,871**	**53,422**	**5.0%**
أ–القروض الثنائية والمتعددة الأطراف وقروض من قطاع خاص أجنبي	2,920	2,850	2,922	**2.5%**
ب– ديون باريس 3 (يوروبوند وقروض) 3/	344	242	197	**-18.5%**
ج– إصدارات يوروبوند في السوق	46,678	47,206	47,206	**0.0%**
متأخرات من أصل الدين	*0*	*0*	*3,769*	**-**
د– فوائد متراكمة على اليوروبوند	547	570	949	**66.5%**
هـ– متأخرات من قسائم	0	0	1,968	**-**
و– متأخرات من فوائد متراكمة	0	0	159	**-**
ز– سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية 4/	6	3	0	**-100.0%**
ودائع القطاع العام	**14,186**	**15,677**	**14,681**	**-6.4%**
صافي الدين العام	**114,161**	**122,473**	**128,283**	**4.7%**
إجمالي القيمة السوقية للدين 5/	**76,204**	**74,441**	**76,152**	**2.3%**
النسبة من اجمالي الدين العام	**59%**	**54%**	**53%**	**-**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العام

1/ سندات فروقات المتعهدين بالعملة المحلية. تندرج سندات المتعهدين بالدولار الأمريكي تحت بند "سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية".

2/ أرقام كانون الأول 2018- كانون الأول 2019 يمكن أن تختلف عن تلك المنشورة سابقًا نظراً لتحديث المعلومات المتعلقة بالقروض الثنائية والمتعددة الأطراف الصادرة عن نظام DMFAS.

3/ يوروبوند صادرة لماليزيا كجزء من مساهمتها في مؤتمر باريس 3، قرض للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، قرض للإمارات العربية المتحدة، والشريحتين الأولى والثانية من القرض الفرنسي الأولى في شباط 2008، والثانية في تشرين الأول في 2012.

4/سندات خزينة خاصة بالعملة الأجنبية (سندات استملاكات ومقاولات).

5/إجمالي القيمة السوقية للدين هي إجمالي الدين العام باستثناء ما يحمله مصرف لبنان، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، قروض ثنائية ومتعددة الأطراف ودين باريس 3.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بنا على:

وزارة المالية
دائرة التحليل الإقتصادي الكلي والدراسات
تلفون: 956000 1 961 مقسّم: 1718-1757
الموقع الإلكتروني: www.finance.gov.lb